

اللجنة الملكية لشؤون القدس  
الأمانة العامة

## أخبار وواقع القدس التقرير اليومي

الأربعاء ٦ شوال ١٤٤٧هـ الموافق ٢٥/٣/٢٠٢٦  
العدد (٥٧)

 <https://www.rcja.org.jo>  <https://www.facebook.com/rcjajo>

- ما ورد في التقرير يعبر عن وجهة نظر الكاتب.
- **This report expresses the writer's view.**
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض ما ورد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- **Some of paragraphs of articles are reduced briefly, that is to be suited to the report.**
- الغاية من تضمين التقرير ما ورد لكتاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.
- **The purpose of containing Western or Israeli writers point of view, whether supportive or opposed to Israel's policy, is to give the reader an opportunity to know different perspectives.**
- تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين، إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية داخل الأردن وخارجه.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs issues this daily news report in a paper form to be distributed to those concerned, in addition, the committee distributes 250 thousand electronic copies, locally and abroad.**
- تحتوي مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس على ٥٥٠٠ عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، يمكن للقراء الاطلاع على عناوين الكتب بزيارة موقع اللجنة على الانترنت: [www.rcja.org.jo](http://www.rcja.org.jo) (<https://lib.rcja.org.jo>)
- **The library of Royal Committee for Jerusalem Affairs contains 5500 topics in both languages: Arabic and English, and these titles connected to the library website, so that the reader can search it at: [www.rcja.org.jo](http://www.rcja.org.jo) (<https://lib.rcja.org.jo>)**
- ترحب اللجنة الملكية لشؤون القدس بأي ملاحظات أو اقتراحات يرغب القارئ بإرسالها على عنوان اللجنة المبين على الغلاف.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs welcomes any observations or suggestions, so the reader can send it to address that showed on the cover page.**

## المحتوى

### شؤون سياسة

- ٥ • الصفدي: تفعيل الدبلوماسية لإنهاء التصعيد في المنطقة
- ٦ • مجلس الأمن يناقش القضية الفلسطينية بما فيها الاستيطان
- ٧ • خبيرة أممية: التعذيب أصبح "نهج دولة" في إسرائيل
- شؤون القدس: إخطارات هدم منازل في قلنديا تصعيد خطير يستهدف الوجود الفلسطيني في القدس

### اعتداءات

- ٩ • الاحتلال يقتحم بلدات بيت دقو وبيت إجزا والرام وكفر عقب ويداهم منازل في سلوان

### هدم

- إخلاء وشيك لعشرات الفلسطينيين بعد إخطارات إسرائيلية بهدم منازلهم شمال القدس

### قوانين عنصرية

- ١١ • الكنيسة يمهد لإقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين بعد تعديلات مثيرة للجدل

### تقارير/اعتداءات

- ١٣ • مستوطنون يدعون لتفجير قبة الصخرة

### تقارير

- ١٥ • رئيس الكنيسة الأسبق يكشف عن ٥ محاولات سرية لتفجير المسجد الأقصى
- تحت غطاء المواجهة مع إيران.. إسرائيل تسرع 'الانقلاب التشريعي' لضم الضفة والقدس

### اصدارات

- ١٩ • صدور كتاب يتناول أخطار طمس الهوية الدينية والثقافية في القدس

### آراء عربية

- ٢١ • الهجرة اليهودية الى فلسطين

## الأخبار بالإنجليزية

- **Safadi calls counterparts, discusses efforts to de-escalate regional tension** 23
- **UN Official: Systematic Torture Against Palestinians Has Become a "State Policy" in Israel** 24
- **UN Security Council discusses situation in Palestine** 25
- **Israeli Occupation Authorities Continue Closure of Al-Aqsa Mosque for 25th Day** 27
- **Army Issues Demolition Orders for Seven Homes in Qalandia** 28
- **Occupation forces raid homes in town near Jerusalem** 29

## شؤون سياسية

الصفدي: تفعيل الدبلوماسية لإنهاء التصعيد في المنطقة

عمان - الدستور - بحث نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ووزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج الدكتور بدر عبدالعاطي، الثلاثاء ٢٤/٣/٢٠٢٦، الجهود المبذولة لخفض التصعيد في المنطقة واعتماد الدبلوماسية سبيلا لاستعادة الأمن والاستقرار.

وشددا على أنّ التركيز الدولي على الحرب مع إيران يجب ألا يكون على حساب جهود إنهاء الكارثة الإنسانية التي تستمر تتفاقم في غزة ووقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشعرية في الضفة الغربية، والتي تقض كل فرص تحقيق السلام العادل....

كما دان الوزيران استمرار إسرائيل في خرق الحق في العبادة للمسلمين والمسيحيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ومنع المصلين من ممارسة شعائرهم الدينية في مقدساتهم. وعلى صعيد متصل، أجرى الصفدي، اتصالا هاتفيا مع وزير الخارجية في الجمهورية التركية الشقيقة هاكان فيدان.

وبحث الوزيران خلال الاتصال آفاق إنهاء التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة، والحد من تداعياته الأمنية والسياسية والاقتصادية على أمن المنطقة واستقرارها. وبحث الصفدي وفيدان الجهود المستهدفة لإنهاء الكارثة الإنسانية في غزة والإجراءات الإسرائيلية اللاشعرية في الضفة الغربية، والتي تقوض كل فرص تحقيق السلام العادل.

كما بحث الصفدي، ووزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، أمس الثلاثاء، التصعيد الخطير في المنطقة وآفاق إنهائه كخطوة أساسية نحو استعادة الأمن والاستقرار.....

وأكد الوزيران أهمية تفعيل الدبلوماسية سبيلا لإنهاء التصعيد، وحماية السلم والأمن الإقليميين والدوليين، والتوصل إلى حل يضمن احترام القانون الدولي وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها.

وبحث الصفدي ونظيره الفرنسي الأوضاع في غزة والضفة الغربية المحتلتين، حيث حذر الصفدي من خطورة استمرار إسرائيل في إجراءاتها اللاشعرية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام العادل.

الدستور ٢٥/٣/٢٠٢٦/٢ ص٢

\*\*\*

### مجلس الأمن يناقش القضية الفلسطينية بما فيها الاستيطان

نيويورك (بترا) - ناقش مجلس الأمن الدولي الليلة الماضية القضية الفلسطينية، حيث أحاط نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، رامز الأكبروف الأعضاء حول تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار رقم ٢٣٣٤ المتعلق بالأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وقال الأكبروف، إن الأنشطة الاستيطانية رغم القرار الأممي استمرت بمستويات مرتفعة، مشيرًا إلى أنه وخلال الفترة التي يغطيها التقرير من ٣ كانون الأول وحتى ١٣ آذار، قامت سلطات التخطيط الإسرائيلية بالدفع قدمًا أو الموافقة على أكثر من ٦ آلاف وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة.

ولفت الأكبروف إلى إسراع وتيرة هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، وإرجاع ذلك إلى عدم الحصول على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، مضيفًا أن طرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة قد استمر، كما تواصل العنف ضد المدنيين مع وقوع عدد كبير من الحوادث الدامية.

وقال الأكبروف، إن التوسع الاستيطاني يغذي التوترات ويعرقل وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة بشكل كامل ومتصلة جغرافيًا، مشددًا على وجوب امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأعرب المسؤول الأممي عن القلق بشأن الخطوات الإسرائيلية الأحادية بتعميق السيطرة الإسرائيلية الإدارية والإقليمية على الضفة الغربية، موضحًا أن هذه التدابير ستؤدي على الأغلب إلى زيادة السيطرة الإسرائيلية على الأرض وتسهم في توسيع المستوطنات.

ويؤكد تقرير الأمين العام التزامه بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لإنهاء الاحتلال غير القانوني وحل الصراع بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية، سعيًا لتحقيق رؤية حل الدولتين اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن بناء على خطوط ما قبل عام ١٩٦٧: إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة الديمقراطية المتصلة جغرافيًا ذات السيادة، التي تضم غزة والضفة الغربية.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٥/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

### خبيرة أممية: التعذيب أصبح "نهج دولة" في إسرائيل

نيويورك (بترا)- قالت المقررة الأممية المستقلة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فرانشيكا ألبانيز الثالثاء ٢٤/٣/٢٠٢٦، إن "التعذيب المنهجي الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين أصبح أداة في الإبادة الجماعية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة".

وأضافت ألبانيز، في تقرير قدمته لمجلس حقوق الإنسان "منذ بداية الإبادة الجماعية، انحدر نظام السجون الإسرائيلي ليصبح مختبرا للقسوة المحسوبة، وما كان يحدث في الخفاء، أصبح يُمارس الآن علنا: نظام من الإذلال والألم والإهانة بشكل مُنظم، بموافقة أعلى المستويات السياسية".

وقالت ألبانيز، إن السياسات التي يفرضها مسؤولون كبار، "منهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير"، أضفى طابعا مؤسسيا على التعذيب والعقاب الجماعي وظروف الاحتجاز غير الإنسانية "مضيفة ان المسؤولين عن هذه الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان يجب أن يواجهوا التحقيق والعدالة بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية".

وحذرت من أن أكثر من ١٨٥٠٠ فلسطيني في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة - منهم ١٥٠٠ طفل على الأقل - أُحتجزوا منذ تشرين الأول ٢٠٢٣، وأن الآلاف لا يزالون محتجزين بدون توجيه اتهامات أو محاكمات.

وأضافت إن الكثيرين اختفوا قسرا، واستشهد ما يقرب من ١٠٠ شخص في الاحتجاز، مشيرة في التقرير الى أن المحتجزين تعرضوا لانتهاكات "لا يمكن تصورها، بما في ذلك الاغتصاب بزجاجات وقضبان معدنية وسكاكين، والتجويع، وتكسير العظام والأسنان، والبصق عليهم، ومهاجمتهم والتبول عليهم من الكلاب".

وحثت الخبيرة المستقلة إسرائيل على أن توقف فوراً جميع أعمال التعذيب وإساءة المعاملة، وأن تسمح بدخول المحققين الدوليين والمنظمات الإنسانية، وتضمن محاسبة المسؤولين عن تلك الأعمال، حتى يتم إنهاء الاحتلال.

وقالت، إن على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها القانونية لمنع الإبادة الجماعية والتعذيب وغيرهما ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك عبر التحقيق وإصدار أوامر اعتقال بحقهم، مؤكدة أن القانون الدولي يحظر التعذيب، بشكل لا لبس فيه، وبدون استثناء.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٤/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

### شؤون القدس: إخطارات هدم منازل في قلنديا تصعيد خطير يستهدف الوجود الفلسطيني في القدس

القدس - وفا - أدانت دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، إخطار سلطات الاحتلال سبعة منازل فلسطينية مأهولة في الحي الشرقي من قرية قلنديا شمال مدينة القدس المحتلة بالإخلاء تمهيدا لهدمها خلال مدة لا تتجاوز ٢١ يوما، بذريعة البناء دون ترخيص، رغم أن المنازل قائمة منذ عشرات السنين وتؤوي عشرات المواطنين.

وأكدت الدائرة في بيان صحفي، الثلاثاء ٢٤/٣/٢٠٢٦، أن هذه الإجراءات تندرج في إطار سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة، وتشكل امتدادا لعمليات الهدم والتضييق الهادفة إلى تفرغ القدس من سكانها الأصليين، عبر استخدام أدوات إدارية وقانونية لفرض التهجير القسري وتغيير الواقعين الديمغرافي والجغرافي.

وأوضحت الدائرة، أن سلطات الاحتلال تتعمد توظيف ذريعة "البناء دون ترخيص" أداة لشرعنة سياسة الهدم، في ظل منظومة تخطيطية تمييزية تقيد منح الفلسطينيين رخص البناء، ما يضطرهم إلى البناء لتلبية احتياجاتهم السكنية، ثم ملاحقتهم بهدم مساكنهم وفرض الغرامات الباهظة عليهم.

وشددت الدائرة، على أن تصاعد سياسة هدم المنازل في محيط القدس يهدف إلى تقليص الوجود السكاني الفلسطيني، وعزل الأحياء المقدسية عن امتدادها الطبيعي،

وفرض وقائع ميدانية تخدم المخططات الاستعمارية، وتقوض فرص التوصل إلى حل سياسي قائم على قرارات الشرعية الدولية.

وحذرت من التداعيات الخطيرة لاستمرار هذه السياسة، سواء على الصعيدين الإنساني والاجتماعي جراء تصاعد معدلات التهجير القسري وتشريد العائلات الفلسطينية، أو على الصعيد السياسي في ظل تكريس سياسة الضم الزاحف وفرض الأمر الواقع، بما يهدد فرص تطبيق حل الدولتين.

وحملت دائرة شؤون القدس حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذه الانتهاكات وتدابيرها، داعية المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لوقف سياسة هدم المنازل والتهجير القسري، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٣/٢٤

\*\*\*

## اعتداءات

الاحتلال يقتحم بلدات بيت دقو وبيت إجزا والرام وكفر عقب ويدهم منازل في سلوان القدس - وفا - اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الثلاثاء ٢٠٢٦/٣/٢٤، بلدتي بيت دقو، وبيت إجزا، شمال غرب القدس المحتلة، وبلدتي الرام وكفر عقب، شمال القدس المحتلة وأفاد شهود عيان، بأن قوات الاحتلال اقتحمت البلديتين، وسيرت ألياتها في شوارعها، دون أن يبلغ عن اعتقالات. وأفادت محافظة القدس، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة الرام بعدة أليات عسكرية، وأطلقت قنابل الغاز السام بكثافة، دون أن يبلغ عن إصابات. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت أيضا محيط مخيم قلنديا للاجئين وبلدة كفر عقب، مضيفة أن جنود الاحتلال اعتقلوا شابا-لم تعرف هويته بعد. من جهة أخرى داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح الثلاثاء ٢٠٢٦/٣/٢٤، عدة منازل في بلدة سلوان، جنوب القدس المحتلة. وأفادت محافظة القدس، أن طواقم ما يعرف ب"الإجراء والتنفيذ" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، داهمت عدة منازل في حي بطن الهوى والبستان في البلدة. وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٣/٢٤

## هدم

إخلاء وشيك لعشرات الفلسطينيين بعد إخطارات إسرائيلية بهدم منازلهم شمال القدس الجزيرة نت - خاص - يهدد الإخلاء عشرات الفلسطينيين شمال مدينة القدس المحتلة، بعد قرار إسرائيلي بتنفيذ أوامر هدم صادرة بحق ٧ بنايات سكنية في قرية قلنديا.

وعلقت طواقم بلدية الاحتلال الإسرائيلي صباح الثلاثاء ٢٤/٣/٢٠٢٦ إخطارات الهدم في الحي الشرقي من قرية قلنديا بحجة "البناء دون ترخيص"، وفق بيان لمحافظة القدس.

وأمهلت البلدية في تلك الإخطارات السكان ٢١ يوما لإخلائها تمهيدا لهدمها بادعاء وجود قرار قضائي بالهدم ساري المفعول منذ ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١. وجاء في إخطار البلدية أنها لن تتحمل مسؤولية أي أضرار تلحق بالممتلكات في حال عدم إخلاء المنازل في الوقت المحدد.

وقال رئيس مجلس قروي قلنديا وليد الكيشي -للجزيرة نت- إنه والسكان لم يتوقعوا نتيجة إيجابية من القضاء الإسرائيلي "غير المنصف"، لكن الجميع صمم على المضي في المسار القانوني وتقديم الاعتراضات اللازمة حتى النهاية.

وأضاف الكيشي أن أحدث بناية بين البنايات المستهدفة بالهدم الأخير يعود تاريخ إنشائها إلى ٢٠ عاما، لكن تصاعد استهداف هذه المنطقة في الشهور الأخيرة لأنها ستكون وفقا للمخططات داخل حدود المنشأة التي سيقومها الاحتلال من أجل حرق وتدوير النفايات.

وتقع المنازل المهتدة بالهدم بالإضافة إلى أخرى أنشئت قبل احتلال شرقي القدس عام ١٩٦٧، في الطرف الشرقي من قلنديا على مساحة ١٥ دونما (الدونم يساوي ألف متر مربع) وفقا لوليد الكيشي، وجميعها قريبة من مدخل مطار القدس الدولي القديم، وضمها الاحتلال لحدود بلدية القدس قسرا ويقطنها نحو ٤٠ نسمة نصفهم من الأطفال.

ويضطر سكان هذه المنطقة -الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ نسمة- إلى اجتياز حاجز قلنديا العسكري والسير بمركباتهم لمسافة ١٢ كيلومترا من أجل الوصول إلى قلنديا البلد، بسبب سلخهم عنها بعد بناء الجدار العازل عام ٢٠٠٢.

وفي المنطقة ذاتها، أكد رئيس المجلس القروي أن سلطات الاحتلال أخطرت الأهالي بمصادرة ١٥٠ دونما وهدم بنايتين تزمان ٦ شقق سكنية في شهر أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، وذلك ضمن اعتداءات متواصلة بادعاء أن الشطر الشرقي من القرية الذي عُزل داخل الجدار العازل يقع ضمن حدود بلدية القدس التابعة للاحتلال.

ووصف الكيوشي مستقبل القرية بـ "القاتم جدا"، وفقا للمخططات المعلنة والخطوات التي تنفذ على الأرض، وبعد الانتهاء من مشروع حرق وتدوير النفايات، وتوسعة مستوطنة "عطروت" وبناء ٩ آلاف وحدة استيطانية جديدة على أراضي مطار القدس الدولي والأراضي المحيطة به، فإن السكان سيعيشون على مساحة ١٥٠ دونما فقط من أصل ٤ آلاف دونم كانت تترجع عليها هذه القرية.

وختم بالقول إن قرية قلنديا مستهدفة بمصادرة الأراضي وعمليات الهدم منذ سبعينيات القرن الماضي لقربها من المنطقة الصناعية في "عطروت" ومن مدخل مطار القدس الدولي. وفي السياق ذاته، أكدت منظمة البيدر الحقوقية، في تصريح مقتضب أصدرته عقب تسليم الإخطارات في قلنديا، أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا صارخا لحقوق السكان وتزيد من معاناتهم، داعية المجتمع الدولي للتدخل لحماية منازل المواطنين ووقف سياسات التهجير القسري في المنطقة.

الجزيرة ٢٤/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

## قوانين عنصرية

الكنيست يمهد لإقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين بعد تعديلات مثيرة للجدل

خطت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خطوة متقدمة نحو شرعنة إعدام الأسرى الفلسطينيين، حيث صادقت لجنة الأمن القومي في الكنيست على مسودة مشروع القانون بعد إدخال تعديلات جوهرية عليها. ومن المقرر أن يُعرض المشروع على الهيئة العامة للكنيست الأسبوع المقبل للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة، وهما المرحلتان النهائيتان ليصبح قانوناً نافذاً.

وأفادت مصادر بأن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، هو المحرك الأساسي لهذا التشريع عبر حزبه 'عوتسما يهوديت'. وأكد بن غفير أن الصيغة الحالية للقانون تضمن

سحب الصلاحيات من المستشارية القضائية للحكومة، مما يسرع من وتيرة تنفيذه ضد الأسرى المتهمين بتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية.

ويحمل مشروع القانون صبغة تمييزية واضحة، إذ يقتصر تطبيقه على الفلسطينيين المتهمين بالقتل لدوافع توصف بأنها 'قومية أو أمنية'. وفي المقابل، يستثني القانون السجناء اليهود الذين قد يرتكبون جرائم قتل بحق الفلسطينيين، مما يعزز الانتقادات الدولية والمحلية التي تصفه بالتشريع العنصري.

وكشفت تقارير أن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو تدخل مباشرة لإدخال تعديلات على المسودة الأصلية لتخفيف حدتها ظاهرياً. وجاء هذا التدخل خشية تعرض إسرائيل لملاحقات قانونية أو دبلوماسية في المحافل الدولية، خاصة وأن المعايير السابقة كانت تتجاوز في قسوتها قوانين الإعدام المعمول بها في الولايات المتحدة.

وبموجب النص الجديد، يمتلك القضاة صلاحية إصدار حكم الإعدام بالأغلبية فقط دون الحاجة إلى إجماع كامل الهيئة القضائية. كما يمنح القانون المحكمة الحق في فرض العقوبة حتى في الحالات التي لا تتقدم فيها النيابة العامة بطلب رسمي لإنزال عقوبة الموت بحق الأسير.

وحدد القانون طريقة التنفيذ لتكون عبر 'الشنق'، على أن يتولى المهمة سجان يختاره مفوض مصلحة السجون بشكل مباشر. ولضمان حماية المنفذين، نص التشريع على إبقاء هوياتهم طي الكتمان التام مع منحهم حصانة قانونية وجنائية كاملة تحميهم من أي ملاحقة مستقبلية.

وتتضمن بنود القانون إجراءات مشددة تتعلق بظروف احتجاز المحكومين، حيث سيتم عزلهم في منشآت خاصة ومنفصلة عن بقية الأسرى. كما سيُحرم هؤلاء من اللقاء المباشر مع محاميهم، حيث ستقتصر الاستشارات القانونية على الاتصال المرئي 'عن بعد'، مع تقييد الزيارات لجهات محددة ومخولة فقط.

وفيما يخص الجدول الزمني، ينص القانون على وجوب تنفيذ حكم الإعدام في غضون فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ صدوره بشكل نهائي. ويجب أن تتم عملية التنفيذ بحضور مدير السجن ومراقبين رسميين، بالإضافة إلى ممثل عن السلطة القضائية ومندوب عن عائلة المحكوم.

ويُفرق التشريع المقترح في آليات التطبيق بين المناطق المختلفة، حيث ستكون العقوبة إلزامية في المحاكم العسكرية بالضفة الغربية المحتلة. وفي هذه الحالة، يُسمح للأسير بالطعن في قرار الإدانة نفسه، لكنه لا يملك الحق في استئناف عقوبة الإعدام إذا ما ثبتت التهمة عليه.

أما في المناطق الأخرى، فإن القانون يتيح للمحاكم خيار فرض الإعدام أو السجن المؤبد الذي يحظر الإفراج عن الأسير ضمن أي صفقات تبادل مستقبلية. ويهدف هذا البند إلى إغلاق الباب أمام إمكانية تحرير الأسرى الفلسطينيين في إطار التفاهات السياسية أو عمليات التبادل.

يُذكر أن إسرائيل لم تلجأ لعقوبة الإعدام عبر قضائها المدني منذ تأسيسها إلا في حالة واحدة عام ١٩٦٢ ضد الضابط النازي أدولف أيخمان. ويأتي هذا التحرك التشريعي في ظل ظروف قاسية يعيشها الأسرى الفلسطينيون، وسط تقارير حقوقية توثق تصاعد عمليات التعذيب والتنكيل الممنهج داخل السجون.

القدس المقدسية ٢٥/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

## تقارير/اعتداءات

### مستوطنون يدعون لتفجير قبة الصخرة

فلسطين المحتلة - تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المسجد الأقصى لليوم الـ ٢٥ على التوالي، ومنع أداء الصلاة فيه، بحجة الأوضاع الأمنية المرتبطة بالحرب على إيران، في وقت تشهد فيه مدينة القدس إجراءات مشددة وعزلاً للبلدة القديمة عن محيطها.

وترافق الإغلاق مع انتشار واسع لقوات الاحتلال وإقامة حواجز عسكرية، ما حال دون وصول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة، باستثناء سكانها، الأمر الذي اضطر كثيرين إلى أداء صلواتهم في الشوارع، وسط حالة شلل اقتصادي وتعطل مظاهر الحياة اليومية والتعليم.

وفي سياق متصل، شهدت منصات تابعة لمستوطنين حملة تحريضية، تضمنت نشر مقطع فيديو مُصمّم بتقنيات الذكاء الاصطناعي يحاكي تفجير قبة الصخرة، ما أثار مخاوف من تصاعد التحريض ضد المقدسات الإسلامية.

كما أثارت تصريحات عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين جدلاً واسعاً، بعد حديثه عن إغلاق الأقصى دون اعتراض واعتباره مؤشراً على قوة إسرائيل الإقليمية.

ومنذ اندلاع الحرب الإسرائيلية الأميركية على إيران في ٢٨ شباط/فبراير الماضي، فرضت سلطات الاحتلال قيوداً مشددة على المسجد، ومنعت الصلاة فيه خلال معظم شهر رمضان، بما في ذلك صلاة عيد الفطر، في سابقة غير معهودة منذ قرون.

في المقابل، تصاعدت الدعوات الشعبية في القدس للحشد نحو الحواجز المحيطة بالمسجد الأقصى، في محاولة لكسر الحصار المفروض عليه، فيما أكد خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري أن ما يجري يعكس واقعاً مؤلماً من التقاعس تجاه القضية، داعياً إلى تحرك عربي وإسلامي جاد.

كما حذر المجلس الوطني الفلسطيني من مخططات تقودها منظمات «جبل الهيكل» بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، تهدف إلى إطالة إغلاق المسجد حتى نهاية مارس، تمهيداً لفتحه خلال «عيد الفصح» العبري، في خطوة ينظر إليها على أنها محاولة لفرض واقع جديد على الأرض.

ويرى فلسطينيون أن استمرار إغلاق المسجد الأقصى يتجاوز الذرائع الأمنية، ليعكس توجهها نحو فرض تغييرات زمانية ومكانية في أحد أبرز المقدسات الإسلامية.

إلى ذلك يشهد قطاع غزة تصعيداً ميدانياً متواصلاً مع استمرار القصف والاعتداءات الإسرائيلية وخروقات اتفاق وقف إطلاق النار، بالتزامن مع تفاقم الأوضاع الإنسانية وصعوبة وصول الطواقم الطبية إلى الضحايا، في وقت تتواصل فيه التحضيرات لجهود دولية تهدف إلى كسر الحصار.

وفي سياق متصل، أفادت هيئات فلسطينية برصد إطلاق نار من طائرات مروحية إسرائيلية شرقي حي التفاح بمدينة غزة، إضافة إلى إطلاق نار مكثف من طائرات مروحية ودبابات إسرائيلية شرقي مدينة خان يونس جنوبي القطاع.

وتستمر هذه التطورات رغم سريان اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل، والذي دخل حيز التنفيذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مع تسجيل خروقات متكررة منذ ذلك الحين.

وفي إطار الجهود الرامية لكسر الحصار، أكد عضو الحملة العالمية لكسر الحصار عن غزة، رشاد الباز، أن التحضيرات لإطلاق «أسطول الصمود» تسير وفق المخطط، مشيراً إلى أن موعد انطلاقه متوقع مع بداية شهر أيار/مايو المقبل، رغم ما يواجهه من تحديات. من جانبها، أعلنت وزارة الصحة في غزة وصول ٩ شهداء، بينهم شخص متأثر بجراحه، إضافة إلى ٣٠ إصابة خلال الأيام الأخيرة، موضحة أن بعض الضحايا لا يزالون تحت الأنقاض وفي الطرقات، بسبب تعذر وصول طواقم الإسعاف والدفاع المدني إليهم حتى الآن.

وأشارت الوزارة إلى أن إجمالي عدد الضحايا منذ وقف إطلاق النار في ١١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بلغ ٦٨٧ شهيدا و١,٨٤٩ مصابا، إلى جانب انتشار ٧٥٦ جثمانا. كما أوضحت أن الحصيلة التراكمية منذ بداية حرب الإبادة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وصلت إلى ٧٢,٢٦٣ شهيدا و١٧١,٩٤٨ مصابا. وكالات الدستور ٢٥/٣/٢٠٢٦/ص ١٣

\*\*\*

## تقارير

رئيس الكنيسة الأسبق يكشف عن ٥ محاولات سرية لتفجير المسجد الأقصى

كشف أبراهام بورغ، الرئيس الأسبق للكنيسة الإسرائيلي، عن تفاصيل صادمة تتعلق بوجود خمس محاولات سرية على الأقل نفذتها جماعات يهودية متطرفة لتفجير المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة. وأوضح بورغ أن هذه المحاولات بدأت منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي كان إزالة المعالم الإسلامية لإفساح المجال لبناء الهيكل المزعوم.

جاءت هذه التصريحات خلال مقابلة مثيرة للجدل مع الإعلامي الأمريكي تاكر كارلسون، حيث أكد بورغ أنه غير متأكد من عدم وجود محاولات إضافية لم تُكشف بعد.

وشدد على أن القضية لا تتعلق فقط بأعداد المؤيدين لهذه الأفكار، بل بمدى تفاني واستعداد المجموعات المتعصبة لتنفيذ عمليات تدميرية على أرض الواقع.

من جانبه، أبدى الإعلامي تاكر كارلسون ذهوله من هذه المعلومات، متسائلاً عما إذا كانت هذه المحاولات عبارة عن مؤامرات فعلية لتفجير المقدسات، وهو ما أكده بورغ بوضوح. وقد حظيت المقابلة بتفاعل واسع على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة في ظل التوترات الراهنة التي تشهدها مدينة القدس المحتلة.

وتتزامن هذه الكشوفات مع استمرار سلطات الاحتلال في إغلاق المسجد الأقصى بشكل كامل منذ نحو ٢٥ يوماً، متذرة بحالة الطوارئ التي أعلنت عقب التطورات العسكرية الأخيرة. ويرى مراقبون أن هذا الإغلاق الطويل يمثل سابقة خطيرة تهدف إلى عزل المسجد عن محيطه الفلسطيني ومنع الصلاة فيه بشكل دائم.

وفي سياق التحريض الممنهج، عبر السياسي اليميني موشيه فيغلين عن ارتياحه لاستمرار إغلاق ما يسميه 'جبل الهيكل'، معتبراً أن غياب رد الفعل العنيف يثبت قوة إسرائيل الإقليمية. وتعكس هذه التصريحات توجهاً لدى اليمين المتطرف لاستغلال الظروف الأمنية لفرض وقائع جديدة في الحرم القدسي الشريف.

كما انضم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى حملة التحريض، حيث نشر مقاطع فيديو تظهر قمع قوات الاحتلال للمصلين الفلسطينيين في شوارع القدس. وأشاد بن غفير بصرامة قادة الشرطة في التعامل مع الفلسطينيين، مؤكداً أن 'الحزم والقوة' هما السبيل الوحيد لضمان الهدوء من وجهة نظره المتطرفة.

ولم يتوقف التحريض عند المستويات السياسية، بل امتد ليشمل الإعلام اليميني، حيث دعا الصحفي ينون ماغال صراحة إلى استهداف المسجد الأقصى بالقصف. ونشر ماغال إحداثيات قريبة من المسجد عقب سقوط شظايا صاروخية في المنطقة، في إشارة واضحة لتمنيه تدمير المصليات الإسلامية داخل البلدة القديمة.

وفي إطار الحرب النفسية والتضليل، تداول حاخامات متطرفون صوراً تم إنتاجها بواسطة الذكاء الاصطناعي تزعم وجود منشآت عسكرية سرية أسفل المسجد الأقصى. ويهدف هذا النوع من المحتوى إلى نزع القدسية عن المكان وتبرير أي اعتداءات عسكرية أو أمنية مستقبلية قد تستهدفه تحت غطاء أممي.

وأكد نشطاء مقدسيون أن ما كشفه بورغ يعزز المخاوف من وجود مخططات حقيقية تُطبَّخ في خفاء الدوائر الصهيونية المتطرفة. وأشاروا إلى أن الحكومة الحالية، التي تُعد الأكثر تطرفاً في تاريخ الاحتلال، توفر الغطاء السياسي والقانوني لهذه الجماعات لتنفيذ مآربها التدريجية في المسجد.

وحذر خبراء في شؤون القدس من أن التوازي بين الإغلاق الميداني والتحريض الرقمي يمهد الطريق لتنفيذ طقوس تلمودية مستفزة، مثل ذبح 'القربان'. وتعتبر هذه الخطوات، في حال تنفيذها، تجاوزاً لكافة الخطوط الحمراء التي قد تؤدي إلى انفجار الأوضاع في كامل الأراضي الفلسطينية والمنطقة.

وأفادت مصادر ميدانية بأن قوات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة، وتلاحق كل من يحاول الصلاة في الطرقات المؤدية للأقصى. وتأتي هذه الإجراءات في ظل غياب الرقابة الدولية والإسلامية على ما يجري داخل أسوار المسجد خلال فترة الإغلاق الطويلة والمستمرة.

ويرى محللون أن تصريحات بورغ ليست مجرد استذكار للتاريخ، بل هي تحذير من مستقبل يخطط له اليمين الإسرائيلي الذي بات يسيطر على مفاصل الدولة. فالمجموعات التي كانت تعمل في السر في العقود الماضية، أصبحت اليوم تمتلك تمثيلاً برلمانياً ووزارياً يسهل لها الوصول إلى أهدافها التدميرية.

وتستمر الإدانات العربية والإسلامية لهذه السياسات، وسط دعوات لضرورة التدخل الدولي لحماية الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى. ومع ذلك، تواصل سلطات الاحتلال ضرب هذه التحذيرات عرض الحائط، مستمرة في تنفيذ استراتيجية القضم التدريجي لصلاحيات الأوقاف الإسلامية في الحرم.

القدس المقدسية ٢٤/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

تحت غطاء المواجهة مع إيران.. إسرائيل تسرع 'الانقلاب التشريعي' لضم الضفة والقدس في وقت يهيمن فيه صخب المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران على المشهد الإعلامي الدولي، تعمل آلة التغيير الديمغرافي والقانوني الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بسرعة غير مسبوقة. وتستغل حكومة اليمين المتطرف الظروف الأمنية الراهنة

كغطاء لتمير سلسلة من التغييرات التشريعية والإدارية التي تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع على الأرض وطمس أي أفق لإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً.

ويرى مراقبون أن المواجهة مع طهران تحولت بالنسبة لتل أبيب إلى 'فرصة جيوسياسية' تسمح بإعادة صياغة الواقع الإقليمي بعيداً عن أعين العالم. هذا 'الانقلاب التشريعي الصامت' يهدف عملياً إلى إنهاء الوجود القانوني والإداري الفلسطيني في مناطق واسعة، وتحويل الضفة إلى جزء لا يتجزأ من المنظومة الإدارية الإسرائيلية تحت ستار الدخان الكثيف للمعارك الإقليمية.

وشهد شهر فبراير ٢٠٢٦ خطوة تاريخية تمثلت في تصديق الحكومة الإسرائيلية، لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، على تسجيل مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية كـ 'أراضي دولة'. هذه الخطوة تمهد لتغيير القانون الإداري وتقييد الحماية القانونية للأراضي الفلسطينية، مما يعد تمهيداً عملياً لعمليات ضم واسعة النطاق بتغطية قانونية جديدة تقوض حقوق الملكية التاريخية للفلسطينيين.

ولم تتوقف الإجراءات عند هذا الحد، بل شملت قرارات المجلس الوزاري المصغر 'الكابينت' إلغاء القانون الذي كان سارياً منذ العهد الأردني، والذي كان يمنع المستوطنين من شراء الأراضي في الضفة الغربية. هذا التعديل الجوهرى يفتح الباب على مصراعيه أمام الجمعيات الاستيطانية للسيطرة على العقارات والأراضي الفلسطينية بشكل مباشر وقانوني وفق المنظومة الإسرائيلية الجديدة.

وفي سياق متصل، جرى نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى سلطات الاحتلال مباشرة، مما ساهم في تفكيك البنى القانونية القائمة التي كانت تنظم شؤون الفلسطينيين. واعتبرت منظمات حقوقية، من بينها 'السلام الآن' أن هذه الخطوات تمثل 'نافذة فرص' استغلها المستوطنون لتعزيز نفوذهم الإداري والسياسي في قلب التجمعات الفلسطينية.

وعلى الصعيد الميداني، تصاعد عنف المستوطنين بشكل لافت، حيث انتشر آلاف المسلحين بزي عسكري لممارسة اعتداءات يومية تشمل إطلاق النار ومصادرة الأراضي. وتعكس هذه التحركات تواطؤاً رسمياً من قبل أجهزة أمن الاحتلال لتعزيز سيطرة المستوطنين، وفقاً لتقارير منظمة 'بتسيلم' التي رصدت تزايداً في وتيرة الهجمات المنظمة ضد القرى والبلدات الفلسطينية.

وفي إطار ما يسمى عملية 'درع العاصمة'، أقدمت سلطات الاحتلال على هدم أكثر من ٣٥ منشأة فلسطينية في منطقتي قلنديا وكفر عقب لتعزيز خط التماس الاستيطاني. وتكشف هذه الإستراتيجية المزدوجة عن رغبة إسرائيلية في تثبيت حقائق استيطانية صلبة داخل الضفة والقدس، مستفيدة من انشغال القوى الكبرى بمآلات الحرب في الإقليم. من جانبه، أكد المحلل السياسي عريب الرنتاوي أن الإجراءات الأخيرة، مثل إغلاق المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، تمت دون ضجة كبيرة لتقليل تكلفة رد الفعل الشعبي. وأوضح الرنتاوي أن اليمين الإسرائيلي يراهن على تغييب رد الفعل الفلسطيني الرسمي والشعبي لفرض تغييرات جوهرية في بنية المدينة المقدسة ومحيطها الجغرافي. وأشار الرنتاوي في تصريحات لمصادر إعلامية إلى أن إسرائيل تمارس 'ضماً عملياً' يومياً يشمل تسجيل الأراضي وإلغاء القوانين الأردنية القديمة وبناء مستوطنات في مواقع حساسة. وأضاف أن الهدف النهائي هو تطويق القدس وعزل أحيائها تماماً، إلى جانب تفرغ منطقة 'ج' وغور الأردن من سكانها الفلسطينيين لإلحاقها رسمياً بالسيادة الإسرائيلية... إن ما يحدث اليوم في الضفة الغربية ليس مجرد إجراءات أمنية عابرة، بل هو إعادة رسم شاملة للخارطة السياسية والجغرافية لفلسطين المحتلة. ومع استمرار دخان المعارك الإقليمية، تواصل إسرائيل قضم الأراضي وتفكيك الحقوق، مستغلة صمت العالم وانشغاله بملفات أخرى لتنفيذ مشروعها الاستيطاني النهائي.

القدس المقدسية ٢٤/٣/٢٠٢٦

\*\*\*

## إصدارات

صدر كتاب يتناول أخطار طمس الهوية الدينية والثقافية في القدس

عزيزة علي - عمان - يسلط كتاب "أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية الإسلامية والمسيحية في القدس"، الضوء على أخطار المصادرة وتغيير الهوية الثقافية والدينية للأماكن التراثية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، في ظل السياسات الإسرائيلية المتصاعدة تجاه المدينة ومقدساتها.

ويضم الكتاب الذي صدر في عمّان، وقام بتحريره وكتب مقدمته الدكتور زياد أبو لبن، مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي ترصد الاعتداءات على المقدسات والوجود الديني في القدس، وتوثق أبعادها التاريخية والسياسية، إلى جانب إبراز دور البحث العلمي في حماية التراث وتعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية.

وفي مقدمته للكتاب قال الدكتور أبو لبن "إن القدس مدينة لا تشبه أي مدينة أخرى؛ فهي الموئل الذي يشهد على عبقرية التاريخ وعمق الروحانية، والمسرى الذي تختزل أزقته وأحجاره آلاف السنين من الصمود والإيمان والإبداع الإنساني. فهي ليست مجرد مكان على الخريطة، بل قلب الأمة النابض، وذاكرة الشعب الفلسطيني، ومرآة الحضارات التي تعاقبت على هذه الأرض المباركة".

وأضاف أنه في كل زاوية من زوايا القدس، وفي كل مئذنة وكنيسة، تنبض روح التاريخ؛ حيث تُروى قصص الأنبياء والقديسين، وتُحفظ حكايات الأجيال المتعاقبة التي صانت المدينة، رغم الحصار والغزوات ومحاولات الطمس المستمرة.

ويتابع أبو لبن، أن هذه المدينة المقدسة تواجه اليوم أخطارًا جسيمة تهدد صميم هويتها الثقافية والدينية والحضارية. فمحاولات المصادرة المتواصلة للأماكن التراثية الإسلامية والمسيحية، والسعي إلى تغيير معالمها التاريخية، وطمس الهوية الفلسطينية، ليست مجرد اعتداء على الحجر والمكان، بل استهداف للذاكرة الجماعية، وتهديد للوعي بالقضية الفلسطينية، ومحاولة لتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين.

وأكد أن القدس تواجه اليوم معركة وجودية؛ معركة بين الذاكرة والطمس، بين الحق والادعاء، بين التراث والاحتلال.

الغد ٢٥/٣/٢٠٢٦/ص ٧

\*\*\*

## آراء عربية الهجرة اليهودية الى فلسطين

احمد ذيبان

في عام ٢٠١٧ نشر مكتب الإحصاء الإسرائيلي، معلومات ذكر فيها أن عدد اليهود في العالم حوالي "١٤,٥" مليون يهودي، بينهم "٦,٣" مليون يعيشون في إسرائيل، و"٥,٧" مليون في أمريكا، والبقية يعيشون في دول أخرى مثل "فرنسا، كندا، بريطانيا، الأرجنتين، روسيا، ألمانيا وأستراليا".

وعلى فرض صحة هذه الأرقام، فإن عدد اليهود والفلسطينيين متقارب، سواء داخل فلسطين التاريخية، "من البحر الى النهر" وفي قطاع غزة أو في الخارج، ويقدر عدد الفلسطينيين بـ "١٢,٥" مليون نسمة، منهم "٤,٧" مليون يعيشون في الضفة والقطاع، وحوالي "١,٤" مليون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، و٥,٥ مليون يقطنون في الدول العربية، غالبيتهم في الأردن وسوريا ولبنان، ويعيش ٢٩٪ منهم كلاجئين في ٥٨ مخيماً، منها ١٠ في الأردن، و٩ في سوريا، و١٢ في لبنان، و١٩ في الضفة الغربية و٨ مخيمات في غزة، ويعيش حوالي سبعمئة ألف فلسطيني في الدول الأجنبية.

لم يطرد اليهود من بلدانهم ولم يعيشوا في مخيمات اللجوء كالفلسطينيين، بل تم تهجيرهم بالتخويف والاغراء تحت عنوان أسطورة العودة الى "أرض الميعاد"، وبذرائع توراتية وتلمودية زائفة، وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، الذي تم تهجيره في الشتات.

وكان انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك منظومة الدول الاشتراكية، فرصة ذهبية لإسرائيل لتهجير اليهود من تلك الدول! وبلغ عدد المهجرين منذ عام ١٩٨٩ إلى ٢٠١٤، نحو "١,١" مليون نسمة، وشملت هذه الهجرة نحو "١٠٠" ألف مهندس و"٢٠" ألف طبيب وطبيب أسنان و"٢٤" ألف ممرض و"٤٥" ألف معلم و"٢٠" ألف عالم وفنان وموسيقي.

وعززت هذه الهجرة المليونية قوة إسرائيل بشكل كبير، في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية والعسكرية والعلمية والثقافية، في الوقت الذي كانت تعاني من نضوب الهجرة، وأشار الى ذلك أحد أبرز قادة إسرائيل شمعون بيريز، في كتاب بعنوان "المليون الذي غير الشرق الأوسط.. الهجرة السوفيتية إلى إسرائيل" الصادر عام ٢٠١٣، وقال فيه "بدون هذه الهجرة، كنا في حالة ميؤوس منها.

وكان لهذه الهجرة تأثيرها الكارثي على الشعب الفلسطيني، حيث غيرت الميزان الديمغرافي لصالح إسرائيل، وعززت التوجه الاستيطاني، حيث تشير الاحصاءات الى أن نحوربع المستوطنين، في الضفة الغربية من اليهود الروس.

حرصت الأدبيات الصهيونية على تكريس مصطلح "المحرقة" الى درجة "التقديس"! ولا يجوز التشكيك برقم ستة ملايين يهودي، تزعم أنهم قتلوا في العهد النازي! ومن يتجرأ على المساس بـ "الخط الأحمر"، فإن التهمة جاهزة.. "معاداة السامية" ويلحق أو يقدم للمحاكمة، كما حدث مع المفكر الفرنسي الراحل روجيه غارودي، الذي كتب مؤلفه الشهير "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، وتحدث فيه عن الأساطير اللاهوتية القائمة على القراءة المتزمتة للتوراة، كأسطورة الأرض الموعودة و"الشعب المختار"، والكتاب في مجمله يُنكر "الهولوكوست" ويرى أنه "أسطورة".

وكان تشكيك جارودي في أسطورة "الهولوكوست"، السبب الرئيسي لمحاكمته عام ١٩٩٦، ولم يكن جارودي وحده الذي شكك بـ "المحرقة"، فهناك العديد من المفكرين والمؤرخين شككوا برقم الستة ملايين، ولم يشيروا لما يُعرف بغرف الغاز، وبضمنهم المفكر اليهودي الفرنسي "جاكوب كوهين"، الذي يرى أن المحرقة ذريعة اتخذها الصهاينة لجلب اليهود إلى فلسطين.

ويستشهد جارودي في التشكيك بأسطورة الـ "٦" ملايين، بمذكرات "ناحوم جولدمان" رئيس المؤتمر اليهودي الدولي، وقال فيها: "لا أعرف ماذا سيكون مصير إسرائيل، لو لم تصدق ألمانيا بتعهداتها، فالسكك الحديدية، ومنشآت الموانئ، وأنظمة الري، وقطاعات كاملة من الصناعة والزراعة، لم تكن لتصل إلى ما هي عليه لولا التعويضات الألمانية"، كما اعترف جولدمان أن هذه "التعويضات استُخدمت لتمويل البنية الأساسية، لدولة لا تملك أي حق في هذه التعويضات، بما أنها لم تكن موجودة في زمن ارتكاب هذه الجرائم، وهي الدولة التي استخدمت هذه التعويضات لبناء قوتها وارتكاب جرائم جديدة!"

وعام ٢٠١٢ أطلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية حملة دعائية بعنوان "أنا لاجئ"، للمطالبة بصرف تعويضات لليهود ذوي الأصول العربية، وعام ٢٠١٤ أقرّ الكنيست قانوناً يجعل يوم ٣٠ نوفمبر من كل عام، ذكرى لخروج اليهود وترحيلهم من الأراضي العربية والإيرانية.

والسؤال هو: هل ستنجح اسرائيل في تسويق هذه الكذبة، وتصويرها كـ "محرقة" جديدة؟ كما نجحت في استثمار فزاعة "الهولوكست" في ابتزاز الغرب، والحصول على تعويضات مالية هائلة، ودعم عسكري وسياسي واقتصادي غير محدود؟

الرأي ٢٠٢٦/٣/٢٤ ص ٨

\*\*\*

## اخبار بالإنجليزية

### **Safadi calls counterparts, discusses efforts to de-escalate regional tension**

Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi on Tuesday held a series of phone calls with regional and international counterparts, focusing on efforts to contain escalating tensions and advance diplomatic pathways to restore security and stability.

In a call with French Foreign Minister Jean-Noel Barrot, Safadi discussed the regional escalation and prospects for ending it, stressing that de-escalation is a prerequisite for restoring stability.

He reiterated Jordan's condemnation of Iranian attacks targeting the Kingdom and several Arab and Islamic countries, while Barrot affirmed France's solidarity with Jordan, according to a Foreign Ministry statement.

Both ministers underscored the need to activate diplomacy to end the crisis, safeguard regional and international peace, and ensure respect for international law, state sovereignty and non-interference in internal affairs.

They also reviewed developments in Lebanon, where Safadi called for an end to Israeli aggression and reaffirmed support for Lebanon's security, stability and sovereignty across all its territory, including backing the government's decision to restrict arms to state control.

The talks also covered developments in the Gaza Strip and the occupied West Bank, with Safadi warning that continued Israeli measures are undermining prospects for a just peace. He called for effective international action to halt these practices, including restrictions on freedom of worship and measures preventing Muslims and Christians from performing religious rites at holy sites.

In a separate call, Safadi and Egyptian Foreign Minister Badr Abdelatty emphasised the importance of de-escalation and strengthened Arab coordination to address shared challenges. The two ministers reiterated their condemnation of Iranian attacks on Jordan and Gulf countries, stressing solidarity in safeguarding Arab national security.

They highlighted the need to uphold international law and state sovereignty as the basis for regional stability and discussed preparations for the upcoming session of the League of Arab States Council at the level of foreign ministers, scheduled for the end of March, noting its importance in shaping a unified Arab position on current challenges.

The talks also addressed developments in Lebanon, with both sides reaffirming support for its sovereignty and backing the restriction of arms to state control, while condemning Israeli actions and expansionist policies.

Safadi and Abdelatty stressed that international focus on tensions with Iran must not come at the expense of efforts to end the humanitarian crisis in the Gaza Strip and halt Israeli measures in the West Bank that undermine prospects for a just peace.

They condemned attacks by Israeli settlers against Palestinians as a flagrant violation of international law, and warned against Israeli measures restricting freedom of worship for Muslims and Christians at holy sites.

In a third call, Safadi and Turkish Foreign Minister Hakan Fidan discussed ways to contain the escalation and limit its political, security and economic repercussions. They also reviewed efforts to end the humanitarian crisis in Gaza and halt Israeli measures in the West Bank, reiterating the need for coordinated international action.

Safadi conveyed condolences over the death of Turkish personnel affiliated with joint Qatari-Turkish forces in a helicopter crash in Qatar.

In a separate conversation with Qatari Prime Minister and Foreign Minister Mohammed bin Abdulrahman Al Thani, Safadi on Monday discussed prospects for ending the escalation and restoring stability through dialogue and diplomacy. The two officials affirmed solidarity in the face of Iranian attacks targeting both countries.

Safadi also expressed condolences over the death of four members of the Qatari Armed Forces and three Turkish personnel in the helicopter crash, caused by a technical malfunction.

Jordan Times 24-3-2026

\*\*\*

### **UN Official: Systematic Torture Against Palestinians Has Become a "State Policy" in Israel**

The United Nations Special Rapporteur on human rights in the occupied Palestinian territory, Francesca Albanese, said on Tuesday that "systematic torture carried out by Israel against Palestinians has become a tool in the ongoing genocide in the occupied Palestinian territory."

Albanese added in a report presented to the United Nations Human Rights Council that "since the beginning of the genocide, the Israeli prison system has deteriorated into a laboratory of calculated cruelty, and what used to happen in secrecy is now practiced openly: a system of humiliation, pain, and degradation in an organized manner, approved at the highest political levels."

She said that policies imposed by senior officials, "including National Security Minister Itamar Ben-Gvir," have institutionalized torture, collective punishment, and inhumane detention conditions, adding that those responsible for these "horrific human rights violations must face investigation and justice, including before the International Criminal Court."

Albanese warned that more than 18,500 Palestinians across the occupied Palestinian territory including at least 1,500 children have been detained since October 2023, with thousands still held without charges or trials.

She added that many have been forcibly disappeared, and nearly 100 people have died in detention, noting in the report that detainees were subjected to "unimaginable abuses, including rape with bottles, metal rods, and knives; starvation; breaking of bones and teeth; being spat on; attacked; and urinated on by dogs."

The independent expert urged Israel to immediately halt all acts of torture and ill-treatment, allow access to international investigators and humanitarian organizations, and ensure accountability for those responsible until the occupation ends.

She said that United Nations member states must fulfill their legal obligations to prevent genocide, torture, and other violations and hold perpetrators accountable, including through investigations and arrest warrants, stressing that international law unequivocally prohibits torture without exception.

Jordan News Agency 24-3-2026

\*\*\*

## **UN Security Council discusses situation in Palestine**

The United Nations Security Council convened its regular session Tuesday evening under the agenda item “The situation in the Middle East, including the Palestinian question.”

During the session, Ramiz Alakbarov, the UN Deputy Special Coordinator for the Middle East Peace Process, delivered a briefing on the Secretary-General’s report addressing the implementation of Resolution 2334, with a focus on settlement activity in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem.

The resolution, adopted by the Security Council in 2016, affirms that “the establishment by Israel of settlements in the Palestinian territory occupied since 1967, including East Jerusalem, has no legal validity and constitutes a flagrant violation under international law and a major obstacle to the achievement of the two-State solution and a just, lasting and comprehensive peace.”

Israel’s settlement activity in the Occupied Palestinian Territory continues at “high levels”, Deputy Special Coordinator and Resident Coordinator at the Office of the UN Special Coordinator for the Middle East Peace Process Ramiz Alakbarov told the Security Council today.

Yet, he said, resolution 2334 (2016) calls on Israel to “immediately and completely cease all settlement activity” in the area and to “fully respect all its legal obligations in this regard”.

He said that between 3 December 2025 and 13 March 2026 - the period covered by the Secretary-General’s latest report – Israel advanced or approved over 6,000 housing units in the occupied West Bank, including around 3,160 in Area C, and 2,850 units in East Jerusalem.

Alakbarov also reported an acceleration in the demolition and seizure of buildings owned by Palestinians, citing the near-impossibility of obtaining building permits.

He added that the forced displacement of Palestinians from their homes in occupied East Jerusalem has continued, alongside ongoing violence against civilians, marked by numerous bloody incidents. During the period covered by the report, 32 Palestinians were killed, including seven children, in large-scale operations carried out by Israeli forces and attacks by colonists.

He further noted that daily attacks by colonists have intensified, often occurring in the presence of Israeli forces, causing casualties, property damage, and displacement across Palestinian communities throughout the occupied West Bank.

The UN Coordinator emphasized that the ceasefire in Gaza remains extremely fragile and highlighted the ongoing Israeli aerial operations, shelling, and gunfire throughout the Gaza Strip, including areas near what is referred to as the “Yellow Line.”

For his part, the Board of Peace High Representative to Gaza, Nikolay Mladenov, emphasized the necessity of keeping the Rafah crossing open, ensuring that aid reaches the agreed-upon levels, and providing temporary housing solutions. He also renewed his call for the withdrawal of Israeli forces and stressed the importance of guaranteeing the Palestinian people's right to self-determination and the establishment of their state through serious negotiations.

Ambassador Asim Iftikhar Ahmad of Pakistan also expressed concern over the unprecedented levels of violence in the West Bank, denouncing the acts carried out by colonists as organized and coordinated. He called for a halt to settlement expansion in accordance with Resolution 2334 and stressed that any measures aimed at altering the demographic, legal, or historical character of the occupied Palestinian Territory are illegal and must be reversed.

Ambassador Fu Cong of China also condemned the continued shelling and killings in Gaza, as well as settlement activities in the West Bank, warning that these Israeli violations undermine the foundations of the two-State solution.

He accused Israel of continuing its attacks despite the ceasefire agreement, imposing tighter restrictions on the delivery of humanitarian aid, and repeatedly closing the Rafah crossing, urging it to fulfill its obligations under international humanitarian law.

He called for an end to settlement activities in the West Bank, denouncing the establishment of new settlements and the increase in violent incidents involving colonists, and urged Israel to halt these actions and conduct investigations.

He stressed the importance of implementing the two-State solution and respecting the Palestinian people's right to self-determination, calling on the international community to reject any attempt to annex Palestinian lands.

He emphasized that the Palestinian issue cannot be marginalized and that support for the establishment of an independent Palestinian state must be ensured as soon as possible.

Ambassador James Kariuki of the United Kingdom stated that the Middle East crisis cannot be resolved without progress on a comprehensive Gaza plan, emphasizing the necessity of allowing humanitarian aid into Gaza, where Israel continues to restrict access, a situation he described as entirely unacceptable.

He noted that the Israeli government has implemented measures that limit the ability of international organizations to operate.

He stressed that Israeli settlements are illegal and expressed shock at the killings, torture, and ill-treatment of Palestinians by colonists, stating that the terrorism of these colonists must be condemned and that the Israeli government must put an end to their actions.

He affirmed that there is no alternative to the two-State solution and stressed that, to advance peace, security, and stability, Israel must halt its expansion of control over the West Bank.

The representative of France stated that Gaza and the West Bank, including East Jerusalem, must receive urgent attention amid the unprecedented escalation in the Middle East, emphasizing that lasting peace and security cannot be achieved without a just resolution to the Israeli-Palestinian conflict and the implementation of the two-State solution.

He noted that the ceasefire remains fragile and the humanitarian crisis continues, calling for the lifting of restrictions on the delivery of humanitarian aid and describing the

ongoing attacks on UNRWA, including the destruction of its headquarters in Jerusalem, as unacceptable.

He stressed the necessity for the Security Council to take action to address the alarming acceleration of Israeli settlement activity in the West Bank.

He also described the Israeli government's refusal to transfer tax revenues to the Palestinian Authority and to renew banking relations as unjustified.

The representative of Denmark expressed regret over the slow implementation of Resolution 2803, particularly regarding humanitarian issues. She noted that the United Nations humanitarian system has demonstrated its ability to deliver aid efficiently and safely, calling on Israel to remove all obstacles to the provision of this vital assistance.

She also condemned the acceleration of settlement expansion and the seizure of Palestinian lands, criticizing the alarming increase in colonist violence.

She stressed the necessity of halting settlement expansion, ending the fragmentation of the occupied Palestinian Territory, releasing withheld Palestinian tax revenues, and reunifying Gaza and the West Bank under the authority of the Palestinian Authority, warning that otherwise the establishment of a future Palestinian state will become nothing more than an illusion.

WAFA 24-3-2026

\*\*\*

### **Israeli Occupation Authorities Continue Closure of Al-Aqsa Mosque for 25th Day**

Israeli occupation authorities continued, for the 25th consecutive day, to close the al-Aqsa Mosque/ al-Haram al-Sharif in occupied Jerusalem, preventing worshippers from performing prayers under the pretext of security conditions linked to the war on Gaza, amid intensified military measures and the isolation of the Old City.

The closure coincided with a heavy deployment of occupation forces and the installation of military checkpoints, restricting access to the Old City to residents only. The measures forced many Palestinians to pray in the streets, while the city experienced economic paralysis and disruptions to daily life and education.

In a separate development, occupation authorities issued demolition orders for seven homes in the village of Qalandiya, north of Jerusalem, while demolishing a house under construction south of Hebron in the occupied West Bank.

The Jerusalem Governorate said the demolition orders targeted inhabited homes in Qalandiya's eastern neighborhood, giving residents 21 days to evacuate ahead of demolition, according to official notices.

It added that the occupation authorities claim the structures were built without permits despite having existed for decades, pointing to a continued policy of demolitions and repeated orders targeting Palestinian homes in Jerusalem and nearby areas.

Meanwhile, the al-Baydar human rights organization said occupation forces demolished a house under construction in western Beit Awa, describing the move as part of a broader policy aimed at restricting Palestinians and undermining their right to housing.

In parallel, occupation forces carried out a wide-ranging campaign of raids and incursions across the occupied West Bank, detaining 25 Palestinians.

Jordan News Agency 24-3-2026

## **Army Issues Demolition Orders for Seven Homes in Qalandia**

Israeli occupation authorities delivered demolition notices to seven inhabited Palestinian homes in the eastern neighborhood of the village of Qalandia, north of occupied Jerusalem in the West Bank, ordering residents to evacuate and demolish their properties within 21 days.

The orders were issued under the pretext of building without Israeli permits, even though the targeted homes have stood for decades and shelter multiple families.

Residents said Israeli municipal crews, accompanied by soldiers, photographed the structures and marked them before handing the written notices directly to the occupants.

Families in Qalandia stressed that they have repeatedly attempted to obtain building permits, but Israeli authorities systematically refuse Palestinian applications in and around occupied Jerusalem.

This refusal is part of a long-standing policy that severely restricts Palestinian urban growth while facilitating the expansion of Israeli colonies.

Palestinian residents face layers of structural barriers, including zoning classifications that designate large areas as “green zones,” “open spaces,” or “unplanned areas,” where Palestinians are effectively barred from building.

Even in neighborhoods that have existed for generations, Israeli authorities rarely approve Palestinian construction plans, leaving families with no legal avenue to expand or repair their homes.

These restrictions are compounded by high permit fees, lengthy bureaucratic procedures, and near-automatic rejections.

As a result, thousands of Palestinian homes in and around occupied Jerusalem are built without Israeli-issued permits—not because families avoid the process, but because of systematic colonialist policies.

Israeli authorities then use the absence of permits as grounds for demolition orders, forcing families into cycles of displacement, financial loss, and prolonged instability.

The new demolition notices in Qalandia add to a growing number of threatened homes in the area, heightening fears of further displacement as Israeli authorities continue to target long-established Palestinian neighborhoods.

While Israel continues to build and expand its illegal colonies, Palestinian communities and towns in occupied Jerusalem and various areas in the occupied West Bank continue to be denied the right to build homes and property under various allegations meant to prevent the expansion of Palestinian towns and neighborhoods.

All of Israel’s colonies in the occupied West Bank, including those in and around occupied East Jerusalem, are illegal under International Law, the Fourth Geneva Convention in addition to various United Nations and Security Council resolutions. They also constitute war crimes under International Law.

Article 33 of the Fourth Geneva Convention prohibits collective punishment and acts of terror against civilian populations.

Article 49 of the Fourth Geneva Convention states: “The Occupying Power shall not deport or transfer parts of its own civilian population into the territory it occupies.” It also prohibits the “individual or mass forcible transfers, as well as deportations of protected persons from occupied territory”.

Articles 53 and 147, prohibit the destruction of civilian property and classify pillage as a war crime.

International Middle East Media Center 24-3-2026

\*\*\*

### **Occupation forces raid homes in town near Jerusalem**

Israeli occupation forces raided several homes in the town of Silwan, south of occupied Jerusalem, on Tuesday morning.

The Jerusalem Governorate said that teams from the so-called "Enforcement and Implementation" unit of the Israeli-controlled Jerusalem Municipality raided several homes in the Batn al-Hawa and al-Bustan neighborhoods of the town.

WAFA 24-3-2026

\*\*\*

قبة سليمان (العصر الأموي الأيوبي)  
Suleiman's Dome (Umayyad /Ayyoubi Ear)



This dome is located in the northern part of Al-Aqsa Mosque to the southwest of the Gate of Darkness. It is believed that it was first built during the Umayyad era. It was rebuilt and renovated during the Ayyubid era since it is similar in characteristics to the Ayyubid Dome of Ascension. Some people say it was named in tribute to Prophet Suleiman (PBUH), while others believe it was named after its original founder, the Umayyad Caliph Suleiman Ibn Abdul Malek. The dome is octagonal and based on 24 marble columns, inside of it a small rock is displayed, believed to be piece taken from the Holy Rock of Ascension, which is why it was protected by an iron fence in the past. The dome has a niche pointing towards the Qibla, and a small entrance on the north. Today, the building is used as headquarters for female preachers in the Jerusalem Waqf Directorate

هي قبة تقع وسط الساحات الشمالية للمسجد الأقصى، إلى الجنوب الغربي من باب الملك فيصل. ويعتقد أن نشأتها تعود للعصر الأموي لكن بناءها الحالي يعود للعصر الأيوبي حيث تتشابه من حيث البناء والهيكل مع قبة المعراج الأيوبية. والبعض ينسب تسميتها بقبة سليمان إلى النبي سليمان عليه السلام، بينما يقول البعض أنها سميت نسبة للخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك. والقبة ثمانية الشكل محمولة على أربعة وعشرين عمودا رخاميا وفي داخلها صخرة يعتقد أنها جزء من صخرة القدس المشرفة وكان يحيط بهذه الصخرة سياج حديدي ولكنه أزيل في وقت لاحق. وفي هذه القبة محراب إلى الجنوب وباب من الجهة الشمالية تستخدم هذه القبة اليوم مقرًا للواعظات داخل المسجد الأقصى.